مرصد النيل الأزرق لحقوق الإنسان

Blue Nile Observatory for Human Rights

التاريخ: 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2026 الرقم المرجعي: BNHR/2026/11-04

بيان إدانة واستنكار

بشأن حملة الاعتقالات التعسفية بحق مدنيين وكوادر أكاديمية وقانونية في إقليم النيل الأزرق

يُعرب مرصد النيل الأزرق لحقوق الإنسان عن إدانته الشديدة واستنكاره البالغ لحملة الاعتقالات التعسفية التي نفّذتها شعبة الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية، والتي أسفرت عن احتجاز (13) مواطناً من أبناء الإقليم، من بينهم محامون وأساتذة جامعيون منتسبون إلى جامعة النيل الأزرق، على خلفية اتهامات مرسلة لا تسندها أدلة قانونية، تتصل بما يُزعم من "التعاون مع قوات الدعم السريع".

ويتابع المرصد ببالغ القلق استمرار نهج الاعتقال خارج إطار القانون، ويؤكد أن احتجاز المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والكوادر الأكاديمية على يد جهات عسكرية، دون أوامر قبض صادرة عن النيابة العامة أو السلطات القضائية المختصة، ودون تمكينهم من حقوقهم القانونية الأساسية، يشكّل انتهاكاً جسيماً لأحكام الوثيقة الدستورية والقوانين الوطنية ذات الصلة، ومخالفةً صريحة لالتزامات السودان الدولية، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تكفل مادتاه (9) و(14) الحق في الحرية والأمان الشخصي وضمانات المحاكمة العادلة.

كما يحذّر المرصد من مغبّة توظيف التهم الأمنية والسياسية ذريعةً لتقييد الحريات العامة، أو ترهيب النخب المهنية والأكاديمية، أو تصفية الحسابات، مؤكداً أن هذه الممارسات تقوّض النسيج الاجتماعي، وتفاقم تدهور الأوضاع الحقوقية والإنسانية في إقليم النيل الأزرق.

وعليه، يطالب المرصد بما يلي:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين الثلاثة عشر (13)، أو إحالتهم فوراً إلى قضاء مدني مستقل وطبيعي إذا توافرت بيّنات قانونية حقيقية ومقبولة، مع كفالة كامل ضمانات المحاكمة العادلة.
2. الإفصاح العاجل عن أماكن احتجازهم، وضمان حقهم في التواصل الفوري والمنتظم مع أسرهم وهيئات الدفاع عنهم، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لهم.
3. حماية المحتجزين من التعذيب وسوء المعاملة والإخفاء القسري، وتحميل قيادة الاستخبارات العسكرية والسلطات القائمة المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن سلامتهم الجسدية والنفسية.
4. دعوة الآليات الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى التدخل العاجل للضغط من أجل وضع حدٍّ للاعتقالات التعسفية بحق المدنيين في إقليم النيل الأزرق.

ويجدد المرصد تأكيده المضّي في أداء دوره الرقابي برصد جميع انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم وتوثيقها، والعمل بكل السبل المشروعة لضمان عدم إفلات مرتكبيها من المساءلة والمحاسبة.

صادر عن:

مرصد النيل الأزرق لحقوق الإنسان

إقليم النيل الأزرق – السودان